عدد خاص

التنمية المستدامة

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

نشرة تصدر عن الاجتماع السنوي لمجلس المحافظين - سبتمبر 2021م

النسخة العربية

الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 2021 في أوزبكستان:

تأملات في قضايا التنمية والإعمار بالدول الأعضاء

TASHKENT 2021
ANNUAL MEETINGS
ISLAMIC DEVELOPMENT BANK GROUP
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

www.isdb.org

IsDB
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank Group

الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 2021

العدد الخاص

مقالات من الدول الأعضاء

مطبوعة التنمية المستدامة هي وسيلة إعلامية لنقل نشاطات الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمة إبان موسم حصاده المتمثل في الاجتماعات السنوية لمجلس المحافظين على مستوى وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط، لتقييم المنجزات السابقة، ووضع الخطط والبرامج المستقبلية، وهذا العدد يحتوي على موضوعات تتناول مختلف الأمور الاقتصادية والمالية بمشاركة مختصين من بعض الدول الأعضاء بما يبرز تجاربها ويلقي الضوء على مسارها الاقتصادي.

البنك الإسلامي للتنمية

Islamic Development Bank

إصدار إدارة التسويق والاتصال

ص.ب: 5925 **جدة** 21432 **المملكة العربية السعودية**

هاتف : 6466424 12 966+ **فاكس :** 6379080 12 966+

www.isdb.org

الآراء والمقالات المنشورة في هذه المطبوعة تمثل رأي كتابها
ولا تمثل بالضرورة البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية وأوزبكستان: شراكة مستمرة من أجل الرخاء والازدهار

جمهورية أوزبكستان، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية منذ عام 2013، تنعم بموارد طبيعية وفيرة، إضافة لتمتعها بمكانة تاريخية وثقافية كبيرة.

ومما يسعدنا كثيراً أن جمهورية أوزبكستان التي أنجبت الكثير من العلماء الأجلاء، مثل الإمام البخاري والإمام الترمذي والخوارزمي والبيروني وابن سينا وغيرهم، هي عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وتتميز جمهورية أوزبكستان بموقعها الاستراتيجي على طريق الحرير الشهير والذي ساهم في تطوير التجارة بين مختلف الامبراطوريات والممالك مما كان له أثره الكبير في تطوير الابتكارات والتقنيات والسلع الجديدة. ويحظى التأثير التاريخي لجمهورية أوزبكستان في تطوير الحضارة العالمية، عبر هذا الطريق التجاري المهم، بالاحترام والتقدير.

وأسفرت علاقتنا الدائمة وشراكتنا طويلة الأمد مع جمهورية أوزبكستان عن تعاون مثمر في العديد من المجالات. فمنذ عام 2013 أسهمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تنمية البلاد على المدى الطويل من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع، وتقديم المساعدات الفنية وتنمية القطاع الخاص، إضافةً إلى مبادرات بناء القدرات وغير ذلك من مجالات التعاون الإنمائي.

إن المبادرات الحكومية الرئيسية الأخيرة التي تسعى إلى تحسين أوضاع السوق ومناخ الاستثمار وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والنمو الاقتصادي المتوازن والشامل كانت بالفعل موضع ترحيب في جميع أنحاء العالم. وستواصل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية دعم جهود الحكومة لتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي المتوازن والحفاظ عليه في البلاد. وكما ورد في استراتيجية التنمية الوطنية، فإن مشاركاتنا في المجالات الإنمائية في جمهورية أوزبكستان تتماشى مع أولويات واحتياجات التنمية القطاعية للبلد، وقد كان تركيزنا المشترك في السنوات الأخيرة ينصب على التمويل في مجالات الزراعة والطاقة والتنمية الحضرية والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والتعليم والصحة.

ويتم تنسيق تدخلات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مع جهود حكومة جمهورية أوزبكستان من أجل تعزيز البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم التنمية البشرية المستدامة والتغلب على التحديات الحالية المقيدة للنمو والقدرة التنافسية، وكل ذلك يتأتى بفضل التعاون الوثيق والمستمر مع هذا البلد.

بلغ إجمالي تمويل مجموعة البنك لدعم مسيرة التنمية المستدامة في جمهورية أوزبكستان حوالي 2.4 مليار دولار أمريكي تم بواسطتها إتمام 49 مشروعًا إضافةً إلى 47 مشروعاً آخر دخلت مرحلة التنفيذ. لقد أثرت هذه المشاريع الداعمة للتنمية في البلاد وبشكل كبير على حياة شعب أوزبكستان العظيم من خلال تطوير البنية التحتية وتحسين التعليم والصحة ودعم التوظيف وتنمية وتعزيز قدرة القطاعين العام والخاص.

وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى كانت جمهورية أوزبكستان واحدة من ثلاثة اقتصادات فقط حافظت على النمو الاقتصادي الإيجابي عام 2020. فعلى الرغم من الآثار الشديدة لجائحة كورونا، لا تزال جمهورية أوزبكستان محافظة على مسارها الاقتصادي، إذ تجعلها إمكاناتها الكبيرة من بين أكثر الاقتصادات النشطة والواعدة في آسيا الوسطى.

وجدير بالذكر أن العالم بأثره يواجه تحدي الجائحة، وإوزبكستان لم تسلم من ذلك. ونظراً للتأثيرات الكبيرة الناجمة عن الجائحة العالمية فإننا في مجموعة البنك قمنا بتقديم مساعدات طارئة لجمهورية أوزبكستان من خلال البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة من أجل تعزيز وتقوية قدرة الحكومة على التعامل مع الجائحة.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية

ونحن نشيد بالجهود الجبارة التي بذلتها حكومة جمهورية أوزبكستان باتخاذ إجراءات فورية لمواجهة الجائحة والمساعدة على حماية السكان.

وسيتم على الدوام تذكر مدينة طشقند العالمية الرائعة باعتبارها المكان الذي التقى فيه جميع أصحاب المصلحة الرئيسيون في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لرسم خارطة طريقهم لمواجهة توقعات ما بعد جائحة كورونا.

وأغتنم هذه الفرصة لأعبر عن خالص تقديري لفخامة الرئيس شوكت ميرضيايف وإلى حكومة جمهورية أوزبكستان وشعبها العظيم لدعمهم وكرم ضيافتهم، ونحن نتطلع إلى المزيد من العلاقات المثمرة والبناءة معهم.

شكراً جزيلاً،،

إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي

(التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للحرب والصراع في اليمن) مقاربة أولية

تظل قضية التعافي الاقتصادي وإعادة إعمار اليمن وبناء السلام المستدام إحدى القضايا الكبرى التي تحتل حيزا كبيرا من الاهتمام في أجندة العمل الحكومية وفي اهتمام وتدخلات شركاء اليمن الإقليميين والدوليين، فهي لا تحتمل التأجيل كما لا تقبل الانتظار خاصة بالنسبة لبعض القطاعات الحيوية كونها ترتبط بمصائر وحياة أفراد المجتمع ومستقبل بقائهم ومعيشتهم واقتصادهم، فضلًا عن مستقبل الدولة اليمنية أرضا وإنسانا، فهي تعني إعادة تسوية وتهيئة البيئة العامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية، وهي تشمل أيضا إعادة ترميم وبناء ما دمرته سنوات الصراع والحرب من البنى التحتية والمقومات المجتمعية وأسس التجمع والتعايش، كما تعني استئناف مسيرة التنمية وخلق أجواء آمنة ومحفزة لتنمية الاقتصاد وإيجاد فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة والدخول وتنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى حلحلة التحديات والصعوبات والاختناقات والجراحات العميقة التي خلفتها السنوات في جسد المجتمع اليمني وهياكله التحتية والمؤسسية والبشرية. إنها عملية إصلاح واسعة النطاق وإعادة بناء شاملة تشترك فيها كل مكونات المجتمع من مؤسسات حكومية أو مؤسسات القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني جنبا إلى جنب مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

د. واعد عبدالله باذيب
وزير التخطيط والتعاون الدولي
محافظ البنك الإسلامي للتنمية عن اليمن

التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للحرب والصراع

أسهمت المراحل التي مر ويمر بها اليمن خلال السنوات الست الماضية عن حدوث نتائج كارثية أدت إلى توقف جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية في القطاعات العامة والخاصة، وتوقف البرامج الاستثمارية الحكومية، وجزء كبير من الاستثمارات الخاصة، وانسحاب أغلب المستثمرين الأجانب، وخروج رأس المال المحلي إلى الخارج، وتوقف صادرات النفط والغاز الطبيعي، وتعليق التعهدات من المنح والقروض الخارجية، وانخفاض الإيرادات الحكومية غير النفطية من الجمارك والضرائب. إضافة إلى تكرار الأزمات الحادة في السيولة النقدية وفي الوقود والكهرباء. الأمر الذي يشير إلى أن اليمن يواجه وضعًا غير مسبوق في تدهور مؤشرات التنمية وتراجع أداء المؤسسات وتفاقم الأزمة الإنسانية فضلًا عن التدمير الذي لحق بأجزاء كبيرة من البنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة كما زاد الأمر سوءًا مع تعرض اليمن لجائحة كورونا الذي مثل تهديدًا جديدًا يضاف إلى مجمل التهديدات التي تعرض ويتعرض لها. وليس هنالك حتى الآن، تقديرات شاملة ودقيقة لحجم التكلفة الاقتصادية الكلية التي تكبدها الاقتصاد والمجتمع جراء الصراع والحرب حيث يتطلب ذلك إجراء تقيم شامل ومسح ميداني لتقدير تكلفة التدمير في رأس المال المادي (البنية التحتية والبشرية والاجتماعية).

التكلفة (الخسارة) الاقتصادية في الناتج المحلي (تكلفة الفرصة الضائعة)

يقدر الانكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) بـ نحو 46.1% للفترة من 2014 – 2019. وبالتالي فإن الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تصل إلى نحو 88.8 مليار دولار خلال الفترة 2014 – 2019. ومن المتوقع أن تصل الخسارة التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيق إلى حوالي 181 مليار دولار بحلول عام 2022 إذا استمر الصراع والحرب في اليمن.

التكلفة (الأضرار) الاقتصادية في رأس المال المادي (البنية التحتية)

تتمثل التكلفة الاقتصادية في رأس المال المادي في الأضرار المادية التي لحقت بالبنية التحتية نتيجة التدمير الكلي أو الجزئي الذي أصابها نتيجة المواجهات العسكرية. وبحسب تقييم الأضرار وتحديد الاحتياجات (المرحلة الثالثة) الذي نفذه البنك الدولي بالتعاون والتنسيق مع الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن تكلفة الأضرار في اثني عشر قطاعًا في ست عشرة مدينة شملها التقييم تراوحت بين 6.9 مليار دولار (تقدير منخفض) و8.5 مليار دولار حتى يناير 2020 فيما تتراوح تكلفة إعادة الإعمار واحتياجات التعافي لتلك القطاعات بين 20–25 مليار دولار خلال السنوات الخمس.

ومن نافلة القول إن التقييم السابق لحجم الأضرار وتحديد الاحتياجات يظل تقييمًا جزئيًا وغير مكتمل إذا يتطلب التقييم الشامل تقيم الأضرار لكل القطاعات الاقتصادية وعلى مستوى كل المدن والمناطق الحضرية والريفية التي تضررت في منشآتها وبنيتها التحتية، كما يتطلب التقييم الشامل تغطية النطاق الزمني الممتد من بداية الصراع وحتى لحظة الخروج منه فضلًا عن تقييم حجم الأضرار والخسائر في المنشآت ليس فقط البنى التحتية المدنية وإنما أيضًا في البنى التحتية الأمنية والعسكرية كما يتطلب احتساب تكلفة الأضرار مجمل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والمؤسسية على المدى القصر والمتوسط والطويل. ومن المرجح أن يكون حجم الأضرار والتكلفة التي تكبدها الاقتصاد أضعاف تلك التقديرات الجزئية إذا أخذنا تلك الاعتبارات في عملية التقييم والتقدير.

التكلفة الاجتماعية والإنسانية

بخلاف التكلفة الاقتصادية المشار إليها آنفًا هناك تكلفة اجتماعية نتيجة تردي الوضع الاجتماعي والإنساني حيث عصفت باليمن – خلال الصراع والحرب – أزمة إنسانية تعد من بين الأسوأ إقليميًا وعالميًا، ولعل أبرز مؤشراتها بحسب تقديرات الأمم المتحدة أن 24.3 مليون شخص أو أكثر من 80% من السكان في حاجة إلى نوع من المساعدات منهم 14.4 مليون في عوز شديد. كما يقدر أن نحو 40% من الأسر اليمنية فقدت مصدر دخلها الرئيسي. مما أدى إلى زيادة إجمالي معدل الفقر، حيث يتراوح، وفقًا للتقديرات، من 71% إلى 78.8% (وكانت النساء أشد تضرراً من الرجال)، ويشكل هذا الاتساع في رقعة الفقر والعوز عجزاً هيكليًا مقلقًا من شأنه أن يؤثر على تنمية رأس المال البشري على الأجل الطويل. كما يبين مؤشر رأس المال البشري أن إنتاجية الطفل المولود في اليمن ستبلغ 37% عندما يكبر، مقارنة مع نسبة إنتاجية كاملة إذا تمتع بقدر كامل من التعليم والصحة الجيدة. وبالرغم من توفير المساعدات الإنسانية، إلا أن هناك 15.9 مليون شخص ينامون جوعى كل يوم. كما أن معدل سوء التغذية لدى الأطفال في اليمن من أعلى المعدلات في العالم وما زال الوضع الغذائي في تدهور، كما أن ثلث الأسر تقريبًا تعاني من فجوات في نظمها الغذائية.

ومن نافلة القول إن أقل من 50% من المرافق الصحية باليمن تعمل بشكل كامل. وهذه المرافق العاملة تفتقر إلى الإخصائيين، والمعدات، والأدوية. وتناقصت تغطية التحصينات بنسبة تتراوح من 20% إلى 30% منذ بدء الصراع، ولم يحصل العاملون الصحيون في الخطوط الأمامية لمواجهة فيروس كورونا على رواتبهم منذ شهور، كما لا تتجاوز نسبة السكان المرتبطين بشبكات المياه العامة العاملة جزئيًا 22% من سكان المناطق الريفية و46% من سكان المناطق الحضرية. وتبلغ نسبة السكان القادرين على الحصول على مياه الشرب الآمنة أقل من 55%.

إعادة البناء المؤسسي وبناء السلام الاجتماعي

إن إعادة الإعمار في بعده المؤسسي وبناء السلام الاجتماعي يمثل فرصة حقيقية لإعادة صياغة عقد اجتماعي جديد يضع أسس بناء الدولة اليمنية بثوابتها المرتكزة على الجمهورية والديمقراطية والوحدة ويضمن الحقوق والحريات ودولة المؤسسات والقانون والمواطنة المتساوية والعدالة في توزيع السلطة والثروة وتنتظم علاقات المجتمع وفق أسس دستورية تعلي شأن الإنسان اليمني وتجعله محور الارتكاز وقلب عملية التطور والبناء. وفي هذا السياق تعمل الحكومة اليمنية الشرعية على استعادة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وتعزيز بناء الدولة كأحد أبعاد إعادة الإعمار وبناء السلام، من خلال بناء إطار إنمائي شامل (برنامج وطني للتعافي وإعادة الإعمار) يعبر عن تطلعات الشعب اليمني ويكون ذا مرونة وقدرة عالية على مجابهة التحديات الحالية والمستقبلية التي يمر بها اليمن. وفي إطار برنامج التعافي وإعادة الإعمار، يمثل موضوع إعادة البناء المؤسسي للدولة اليمنية أهمية كبرى نظراً للدور الكبير المعول على تلك المؤسسات في قيادة برامج التعافي وإعادة الإعمار والتنمية.

كما تبذل الحكومة اليمنية جهودًا مكثفة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي على تطوير رؤية شاملة لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي وحشد الموارد من الدول المانحة والمؤسسات الإقليمية والدولية وتوجيهها إلى المجالات الاقتصادية التي تحقق التعافي والنمو وإعادة الإعمار، كما تبذل جهودًا حثيثة مع المانحين للانتقال من دعم الجوانب الإغاثية إلى دعم الجوانب الإنمائية وتنفيذ التدخلات والبرامج عبر المؤسسات الوطنية.

أزمة كورونا والدروس المستفادة

أ.عبدالعزيز بن متعب الرشيد
مساعد وزير المالية السعودي للسياسات المالية
الكلية والعلاقات الدولية

منذ العام الماضي 2020 واجهت دول العالم أزمة عالمية نتيجة لتداعيات جائحة (كوفيد - 19) والتي تسببت في العديد من الخسائر الطائلة على المستويين البشري والاقتصادي. فقد فاقت الوفيات على مستوى العالم الأربعة ملايين؛ كما تسببت الإجراءات الصحية الاحترازية في إحداث شلل واسع في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي نتج عنه العديد من التداعيات السلبية على الاقتصاد والمجتمعات، تسببت في ارتفاع معدلات الفقر بشكل كبير، وازدياد حدة الهشاشة المالية في الكثير من الدول مع ارتفاع مستويات الديون والعجوزات المالية.

تطلبت مواجهة أزمة (كوفيد – 19) تعاونًا دوليًا وتنسيقًا لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عنها والمساهمة في حماية الأرواح والمنجزات التنموية والاقتصادية التي تحققت خلال السنوات الماضية، وقد أدركت المملكة تلك الحاجة لتعزيز الجهود الدولية، وتمكنت بفضل من الله وبفضل قيادتها الرشيدة وإمكاناتها البشرية والاقتصادية والتقنية المُتقدمة بالمساهمة بشكل كبير في قيادة الجهود العالمية في مواجهة جائحة (كوفيد – 19)، من خلال رئاستها لمجموعة العشرين. فقد ساهمت المملكة في حشد الجهود الدولية لتخفيف آثار أزمة (كوفيد – 19) على دول العالم، إذ دعا خادم الحرمين الشريفين في بداية الأزمة إلى عقد قمة استثنائية لقادة دول مجموعة العشرين لبحث سبل الدعم اللازم لمواجهة الجائحة، كما قامت المملكة بتقديم مبلغ 500 مليون دولار أمريكي لدعم الجهود العالمية لمكافحة فيروس كورونا خصصت للمنظمات الدولية المختصة في تعزيز التأهب والاستجابة للحالات الطارئة، وتطوير أدوات التشخيص والعلاج واللقاحات الجديدة وتوزيعها، وضمان توافر الإمدادات والمعدات الصحية اللازمة. كما ساهمت المملكة خلال فترة رئاستها للمجموعة في إطلاق مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين وذلك لمساعدة البلدان الفقيرة في توجيه مواردها للتصدي لآثار جائحة (كوفيد – 19) ، وحماية البشر الأكثر عرضة لمخاطر الجائحة. وقد وفرت المبادرة حوالي 5 مليارات دولار أمريكي لأكثر من 40 دولة حول العالم. كما قامت المملكة بالمساهمة في وضع إطار العمل المُشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز نطاق مبادرة تعليق خدمة الدين الذي صادق عليه قادة مجموعة العشرين ونادي باريس خلال رئاسة المملكة لمعالجة الديون بشكل متسق. كما ساهمت المملكة في إطلاق خطة عمل مجموعة العشرين للاستجابة لجائحة فيروس كورونا والتي تحدد المبادئ الأساسية للاستجابة للجائحة والالتزام نحو تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي. وعلى صعيد الأسواق العالمية، ساهمت المملكة بفضل من الله ثم مكانتها الاقتصادية على المستوى العالمي في المحافظة على استقرار أسواق النفط. فقد أدت جهود المملكة وقيادتها لوصول دول منظمة أوبك وأوبك بلس إلى الاتفاق على خفض حجم الإنتاج للمحافظة على الاستقرار في أسواق النفط العالمية. كما قامت المملكة خلال فترة رئاستها الاستثنائية بالمساهمة في إطلاق مبادرة الاقتصاد الدائري للكربون (Circular Carbon Economy) والذي تم الموافقة عليه من قبل قادة دول مجموعة العشرين. ويمثل الاقتصاد الدائري للكربون إطاراً متكاملاً وشاملاً لمعالجة الآثار المترتبة على انبعاثات الغازات وإدارتها بأحدث التقنيات، وتوفر نهجًا مستدامًا اقتصادياً لإدارة الانبعاثات من خلال أربع استراتيجيات هي التخفيض، وإعادة الاستخدام، والتدوير، والإزالة.

لقد كشفت جائحة كورونا أهمية تبني الدول لسياسات تنموية واقتصادية تُسهم في رفع قدراتها لمواجهة التحديات والأزمات على جميع الأصعدة. إذ أظهرت أزمة كورونا هشاشة بعض الدول في مواجهة التحديات والأزمات الطارئة فيما أثبتت بعض الدول ومنها المملكة العربية السعودية –ولله الحمد– قدرتها على الصمود في مواجهة الأحداث الطارئة، مُعتمده في ذلك على تسخير ما تملكه من إمكانات وقدرات بشرية وفكرية وتقنية في مواجهتها. نجحت المملكة في التصدي بشكل فعال للجائحة وذلك بفضل الله ثم القرارات الحكيمة التي اتخذتها قيادة المملكة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز –حفظه الله– وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان–حفظه الله–. وقد ساهمت رؤية المملكة 2030 التي انطلقت في عام 2016 في تعزيز قدرات المملكة للتصدي لمثل هذا الأزمات، حيث ساهمت البرامج والمبادرات التي قامت بها المملكة في إطار الرؤية في تعزيز مرونة واستدامة المالية العامة للدولة في مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية وذلك من خلال برنامج التوازن المالي والذي ساهم منذ إطلاقه في تحقيق إصلاحات هيكلية ساهمت في ضبط إدارة المالية العامة وتقوية المركز المالي للمملكة في مواجهة التقلبات والصدمات الاقتصادية وذلك بواسطة رفع كفاءة الإنفاق، وتطوير إدارة الدين، وكذلك تعزيز الإيرادات غير النفطية، الأمر الذي ساهم وبشكل فعال في تعزيز قدرة المملكة على المحافظة على مركز مالي قوي مكنها من تبني العديد من الحزم التحفيزية والمبادرات خلال أزمة (كوفيد – 19) للمحافظة على النشاط الاقتصادي في المملكة من خلال دعم القطاع الخاص وخاصةً المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد تجاوزت تلك الحزم والتدابير التحفيزية حوالي 238 مليار ريال سعودي، بالإضافة إلى مبادرات قام بإطلاقها البنك المركزي السعودي بمبالغ جاوزت 86 مليار ريال سعودي. وقد شملت تلك المبادرات دعم رواتب العاملين في القطاع الخاص، وتأجيل سداد العديد من الرسوم،

بالإضافة إلى تأجيل مستحقات التمويل على الشركات وكذلك تقديم تمويل ميسر لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما ساهمت البرامج التنموية في إطار رؤية المملكة في تعزيز البنية التحتية للمملكة خاصة ما يتعلق بالخدمات الإلكترونية والاتصالات والتي مكنت المملكة من تطبيق الإجراءات الاحترازية الصحية دون التأثير على سير العمل في القطاعين الخاص والحكومي وذلك بفضل البنية التحتية الرقمية المتطورة التي تحظى بها المملكة. وفي هذا الصدد، قامت المملكة بإطلاق العديد من المنصات والتطبيقات الرقمية التي ساهمت في تسهيل عملية تطبيق الإجراءات الصحية الاحترازية بهدف المحافظة على أرواح المواطنين والمقيمين بالمملكة مثل تطبيقات «توكلنا» و«صحتي»، كما أطلقت وزارة التعليم منصة التعليم الرقمية «مدرستي» وذلك بهدف استمرار ودعم العملية التعليمية في ظل تطبيق الإجراءات الاحترازية.

وعلى صعيد آخر، أظهرت أزمة (كوفيد – 19) مكانة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية كشريك تنموي موثوق وقادر على دعم دوله الأعضاء في مواجهة تحدياتهم التنموية، حيث قدم البنك من خلال البرنامج الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للتأهب والاستجابة لجائحة (كوفيد – 19) مبلغ 2,279.5 مليار دولار أمريكي، ويهدف البرنامج إلى دعم جهود البلدان الأعضاء في مواجهة الجائحة والحد من أثرها وتسريع عملية التعافي، إذ يعمل وفق نهج وإطار شمولي لتعزيز الاستجابة الفورية والطارئة للقطاع الصحي، وكذلك تحفيز الانتعاش الاقتصادي، وبناء القدرات على الصمود.

إن أزمة (كوفيد – 19) كشفت حاجة الكثير من الدول لمواصلة العمل نحو تعزيز قدراتها وإمكاناتها لمواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية والتنموية وذلك من خلال تبني برامج تنموية شاملة تسهم في بناء اقتصادات أكثر قوة وصلابة في مواجهة التحديات الاقتصادية. وهناك حاجة لتعزيز البحث والابتكار ودعم الاستفادة من الفرص التي توفرها الثورة الصناعية الرابعة من خلال تسخير التقنية لخدمة التنمية. إن القدرات التي أظهرتها المملكة خلال مواجهتها لجائحة (كوفيد – 19) تعود بعد فضل الله إلى النتائج المتحققة من تطبيق برامج رؤية المملكة 2030، وهو الأمر الذي يعطي مزيدًا من الثقة والإصرار على أهمية مواصلة المملكة في العمل نحو تحقيق مستهدفات رؤيتها الطموحة.

وفي الختام، تمنياتي للدول والشعوب الإسلامية كافة بالمزيد من التطور والازدهار، وأن تواصل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية منجزاتها الكبيرة في خدمة الدول الأعضاء نحو تحقيق مستهدفاتها التنموية.

التمويل الأصغر ودوره في التنمية

د. خالد صبحي راجحة
جامعة شقراء – المملكة العربية السعودية
الإيميل: khrajihah@su.edu.sa

تمثل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أحد أكثر أنواع المنظمات انتشاراً في العالم، وهي تشكل مصدراً رئيسيًا للدخل للعديد من الأسر، الأمر الذي يجعلها أداة مهمة للتصدي لمشكلتي الفقر والبطالة.

ومن المعروف أن ظاهرتي الفقر والبطالة من أهم التحديات التي تواجه التنمية في مختلف دول العالم، ولهذا فقد ركزت الأهداف التنموية للألفية الثالثة الصادرة عن الأمم المتحدة على تقليص نسبة الفقر في العالم من خلال تعزيز التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، إذ تسهم هذه المشروعات في استحداث وظائف جديدة من خلال التوظيف الذاتي، وتوفير مصدر داخل ثابت للعديد من الأفراد والأسر، مما يساعد في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشريحة واسعة في المجتمع، ويصب في تعزيز التنمية الشاملة في الدولة.

ومن هنا فقد أصبح السعي لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر يحتل أولوية كبيرة لدى مختلف صانعي القرار في جميع دول العالم، لأنه يمثل أحد الصيغ الفعالة في التصدي لظاهرتي الفقر والبطالة وتحويل الأسر الفقيرة وغير المنتجة إلى أسر منتجة في المجتمع وقادرة على الوفاء باحتياجاتها ومستلزماتها الأساسية، خاصة وأن تلك المشروعات تعتمد على المجهود البشري والإبداع والريادة والتي تشكل قيمة مضافة مرتفعة مقارنة مع قيمة الأصول والموارد المستخدمة في الإنتاج.

وفي هذا الصدد فقد كانت التوجهات العالمية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال التصدي لأهم المشاكل التي تواجهها وهي شح التمويل التي تحتاجه في مراحل التأسيس أو النمو. لذلك فقد تم إطلاق مبادرات كبيرة ومتنوعة لتوفير حجم مناسب من التمويل الأصغر المقدم لتلك المشروعات.

ويشير مفهوم التمويل الأصغر إلى التمويل الذي يحتاج إليه الفقراء الذين يمارسون عملًا أو مهنة في السوق أو المنزل ولا يستطيعون أن يقترضوا من البنوك، وقد يكون هؤلاء المنتجون إما أفرادًا أو أسراً منتجة يعملون على الإنتاج باستخدام موارد محلية في الغالب. وتشير العديد من الدراسات التي أجريت في العالم على نجاح التمويل الأصغر في إنقاذ عائلات كثيرة من الفقر وتوفير مصدر دخل ثابت لتلك الأسر، وخصوصًا في الدول النامية التي يكون فيها ارتفاع لمعدلات البطالة وتشهد صعوبة الحصول على وظيفة في القطاعين العام والخاص، مثل مصر والهند وباكستان. حيث أسهم توفير تمويل بمبالغ بسيطة تتراوح بين 200–500 دولار في تمكين العديد من الأسر على البدء بأعمالهم الخاصة وإنشاء وتأسيس مشروعات بسيطة منتجة ساهمت في إخراجهم من دائرة الفقر. وهناك الكثير من قصص النجاح حول العالم والتي لا يتسع المجال هنا لذكرها والتي تظهر كيف ساعد التمويل الأصغر في تحول جذري لدى ملايين الأسر حول العالم وكيف استطاع تحويل الأسر المتعطلة وغير المنتجة إلى أسر إنتاجية تساهم في التنمية المحلية وتساعد في تخفيض الفقر والبطالة وتخفف من الأعباء التي تتحملها الحكومات.

وبالإضافة لما سبق، فإن التمويل الأصغر ساهم بشكلٍ فعال في زيادة الاشتمال المالي حول العالم من خلال تمكين الفئات المحرومة والفقيرة من الحصول على الخدمات المالية بشروط مناسبة. ومن أهم تلك الفئات التي استفادت من التمويل الأصغر الشباب والنساء.

إن نجاح المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وزيادة دورها في التنمية الشاملة يتطلب العديد من المقومات المهمة. فالإطار التنظيمي والتشريعي والمؤسسي الذي يحكم عمل تلك المشروعات لا بد أن يتصف بالمرونة والسهولة، وأن يساعد في تمكين تلك المشروعات، بما في ذلك الأنظمة والتعليمات والقوانين، وسهولة الحصول على التراخيص، وسهولة الحصول على التمويل، وتوافر المؤسسات الكفيلة بتقديم الدعم الفني وتدريب أصحاب تلك المشروعات، ووجود حاضنات الأعمال القادرة على تحويل أفكارهم إلى مشروعات حقيقية.

وفيما يتعلق بتوفير التمويل لتلك المشروعات، فلا بد من أن يتميز هذا التمويل بالعديد من الخصائص التي تساعد في سهولة وسرعة الحصول على التمويل الأصغر، بما في ذلك انخفاض كلفة التمويل، وتوفره لآجال تتناسب وقدرة الأسر على السداد، إضافة لضرورة عدم تقييد منح التمويل بوجود ضمانات مالية أو عينية لصعوبة توافرها لدى تلك الأسر. وتوفر تمويل بهذه الخصائص يستدعي وجود دعم رسمي أو حكومي لمؤسسات التمويل الأصغر لتمكينها من توفير التمويل المناسب للأسر الفقيرة، وقد يكون الدعم الحكومي المطلوب هنا يتعلق بشقين: الأول رفع قدرات الأسر وتدريبها على إنشاء وإدارة المشاريع وعلى الجوانب الفنية المستخدمة في الإنتاج، أما الثاني فهو توفير ضمانات قروض أو سلف لمؤسسات التمويل الأصغر بأسعار فائدة مخفضة ليتم إعادة إقراضها للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بأسعار فائدة بسيطة ولمدد مناسبة. فلا يمكن بأي حال من الأحوال ترك مؤسسات التمويل الأصغر لوحدها في هذه العملية لأنها مؤسسات خاصة في نهاية المطاف ولا بد من الحفاظ على استدامتها وقدرتها على الاستمرار من خلال دعم وتعزيز مصادر أموالها وتخفيض تكاليف أموالها لضمان قدرتها على تقديم التمويل الأصغر بشروط وآجال مناسبة.

مفهوم التخطيط وموقف التشريع الإسلامي ورؤية المملكة العربية السعودية2030

د.عبدالله بن سعد الثويقب
جامعة الملك فيصل

> الكفاءة تعتمد على مدى توافر التخطيط العلمي السليم لتحديد الأهداف بدقة، وتوضيح الأساليب ذات الجودة العالية والتكلفة الأقل من خلال التوظيف الدقيق للموارد المالية وغيرها

مفهوم التخطيط الاستراتيجي

استخدم مصطلح التخطيط الاستراتيجي بداية في العلوم الحربية والذي كان يعني القدرة على تحديد الأهداف والرؤى على مستوى الإدارة الحربية وفن إدارتها، ثم انتقل هذا المفهوم للعلوم الإدارية ومنه للعمليات المصرفية والعقود فيها.

والتخطيط الاستراتيجي يعني:«عملية مستمرة يتم خلالها تحديد الأهداف، واختيار مجموعة من الاستراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف».

ويطلق التخطيط الاستراتيجي على العملية المستمرة لتحسين الأداء التنظيمي من خلال تطوير استراتيجيات لتوليد النتائج، ويتضمن البحث في كل الاتجاهات التي ترغب المنشأة بلوغها، وتطوير وتطبيق النماذج التي تحقق لها ذلك، ويكون التخطيط استراتيجيًا عندما يركز على الغاية التي تريد المنظمة تحقيقها، وهذا لا يعني أن التخطيط الاستراتيجي ضامن لاستمرار الموارد المالية، والاحتياطات اللازمة بل يركز على الأهداف للمنشأة خلال السنوات المقبلة.

ويعرف التخطيط الاستراتيجي بأنه: تصور الرؤى المستقبلية للمنظمة، ورسم رسالتها وتحديد غاياتها على المدى البعيد، وتحديد أبعاد العلاقات المتوقعة بينها وبين بيئتها، مما يسهم في بيان الفرص والمخاطر المحيطة بها، ونقاط القوة والضعف المميزة لها وذلك بهدف اتخاذ القرارات الاستراتيجية المؤثرة على المدى البعيد ومراجعتها وتقويمها. ولذا فإنها تحمل مفاهيم عدة تبعًا للنظريات والمداخل التي عالجتها.

ومن قبيل هذا ما أطلقته حكومة خادم الحرمين الشرفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله تعالى من رؤية 2030 وهي خطة استراتيجية تعنى بتحقيق الأهداف الطموحة التي وضعت لها، جاء فيها:«ما نطمح إليه ليس تعويض النقص في المداخيل فقط، أو المحافظة على المكتسبات والمنجزات، ولكن طموحنا أن نبنيَ وطنًا أكثر ازدهاراً يجد فيه كل مواطن ما يتمناه، فمستقبل وطننا الذي نبنيه معًا لن نقبل إلا أن نجعله في مقدمة دول العالم، بالتعليم والتأهيل، بالفرص التي تتاح للجميع، والخدمات المتطورة، في التوظيف والرعاية الصحيّة والسكن والترفيه وغيره».

وتأتي أهمية عملية التخطيط الاستراتيجي بأن الكفاءة تعتمد على مدى توافر التخطيط العلمي السليم لتحديد الأهداف بدقة، وتوضيح الأساليب ذات الجودة العالية والتكلفة الأقل من خلال التوظيف لدقيق للموارد المالية وغيرها المتاحة.

وهي تقوم على تحسين مستوى الكفاءة التشغيلية للمنشأة بأقل التكاليف الممكنة، وتشجيع الإبداع في عملها، وإبراز الموارد المعلوماتية للإدارة العاملة ومن ثم لمسؤولي الخطط الاستراتيجية.

كما أنها عملية رئيسية في أي منشأة لإيضاح أهدافها بصورة دقيقة، وتحقيق الانسيابية في العلميات، وتعتمد على أسلوب التفكير والمفاضلة بين أساليب العمل لاختيار أفضل البدائل والإمكانات المتاحة. فضلًا عن قدرة المنشأة على التنبؤ بما ستكون عليه الظروف المستقبلية والاستعداد لوضع الخطط والبرامج التي تكفل تحقيق الأهداف في ظل الظروف المتوقعة، والقدرة على التنافس في الأداء بين المنشآت.

مراحل التخطيط الاستراتيجي

يمر العمل لأجل التخطيط الاستراتيجي بعدة مراحل:

أولًا: الإعداد للخطط والتهيئة لها.

وذلك من خلال تبني الإدارة العليا للمنشأة للتخطيط والالتزام به، ووضع الإطار العام، وتشكيل فرق عمل للتخطيط الاستراتيجي.

ثانيًا: تحليل الوضع الراهن

تبدأ العملية الأولى للتخطيط من خلال التعرف على طبيعة البيئة التي تعمل بها المنشأة وتحليل الوضع الراهن الخارجي من فرص استثمارية ومتغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وسكانية والعوامل الدولية والقانونية والتشريعية. وكذلك طبيعة العملاء والمنافسة عليهم والسلع والخدمات البديلة، والفرص والتهديدات.

وتحليل قدراتها الداخلية الذاتية، من نقاط القوة والضعف في السياسات المتبعة ونظم العمل والتسهيلات والموارد البشرية.

ثالثًا: وضع الخطة الاستراتيجية

والتي تحدد ما يلي:

• الرؤية والرسالة: والرؤية هي التطلعات والطموحات المستقبلية لقيادة المنشأة، والتي تتلخص في الخبرات السابقة والموقف الراهن والظروف المستقبلية، ورغبتها في تحقيق الأولويات المستقبلية في الأنشطة. وتعني الرسالة الغاية من وجود المنشأة، التي تحدد سماتها وتوجهاتها الأساسية.

• الأهداف: وهي النتائج التي يلزم الوصول إليها، سواء النتائج الكلية أو الجزئية التشغيلية أو المرحلية.

• الاستراتيجيات: وهي الوسائل التي يتم بها تحقيق النتائج أي الأهداف ومن ثم الغايات، وذلك من خلال تحليل أوضاع المنشأة الداخلية والخارجية.

رابعًا: تنفيذ الاستراتيجيات

والمراد منه التنفيذ العملي لهذه الخطط، من خلال تنفيذ الأفراد والكيانات التنظيمية لأدوارها كلٌ فيما يخصه من الخطة.

خامسًا: المتابعة والتقويم

لا تتم عملية وضع الاستراتيجيات وتنفيذها من خلال المهمة المفردة الواحدة، فقد لا تعمل بصورة جيدة أو تواجه الظروف الخارجية أو ضعف القدرات الذاتية، مما يلزم إجراء بعض التعديلات للاستراتيجيات وتغير مسارها.

عوامل فشل التخطيط

• المعوقات الإدارية: كالمركزية الشديدة للقرار، وعدم التفويض للسلطة، وعدم الوضوح للاختصاصات وتداخلها، وضعف التنسيق العام بين الوحدات التنظيمية، والنظم الرقابية، وقصور نظم المعلومات الإدارية.

• المعوقات البيئية: كتأثير القيم والعادات والتقاليد والعلاقات الشخصية على القرار.

• المعوقات الإنسانية: وذلك بعدم توافر الكوادر القيادية ذات الكفاءة أو التدريب الجيد، وعدم توافر الاستقرار الوظيفي، وضعف الدوافع الذاتية للإبداع والتطوير.

• التكييف الشرعي للتخطيط الاستراتيجي:

إنّ عملية التخطيط هي نتاج للعصف الذهني الذي يمارسه الإنسان في فكره وممارسته الحياتية اليومية، وهو ليس بجديد في حياة البشرية، فقد أورد القرآن العظيم القصص الكثيرة حول هذه العمليات ويرى الباحث أن هذه العملية من الواجبات الشرعية المناطة بكل من تولى ولاية على المسلمين، فهي من السياسة الشرعية التي يرعى فيها ولي الأمر تحقيق مصالح العباد والبلاد.

وقد أورد الله تعالى لنا في قصة يوسف عليه السلام بعد رؤيا الملك:

{قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ(44) وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ(45) يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ(46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ(47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ(48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ(49)}.

وقد أمر الملك بعد ذلك باستخلاص يوسف عليه السلام لنفسه ثم تعيينه على الخزائن لإدارة تلك العملية. وبالنظر في أفكار الإداريين وتصنيفهم للعمليات فإن ما تم من قبل يوسف عليه السلام وملك مصر هو ذاته المسمى التخطيط الاستراتيجي، والذي استطاع من خلاله إنقاذ مصر من الجفاف القادم وتخطي مرحلة الخطر حتى سنوات المطر.

> إن عملية التخطيط هي: نتاج للعصف الذهني الذي يمارسه الإنسان في فكره وممارسته الحياتية اليومية

ووقع في غزوة الأحزاب أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حاصرت قريش ومن معها المدينة وأرادت الانقضاض عليها شاور أصحابه رضي الله عنهم على أن يصالح غطفان على شيء من ثمار المدينة، لينسحبوا من شراكتهم لقريش ويتم مواجهة قريش بمفردها ليكون أعداد المقاتلين من المشركين أقل فيتمكنوا من قريش ومن الدفاع عن المدينة وأهلها، فاستشار النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ وسعد بن عبادة في الأمر فأشارا عليه بعدم إعطائهم شيئًا، فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم بمشورتهما.

ولا شك أنّ ما قام به صلى الله عليه وسلم هو عملية تخطيط استراتيجي للدفاع عن المدينة وأهلها، والتغلب على قريش.

تطور تجربة سلطنة عمان في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات

سيف بن ناصر السعدي
باحث في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات

اكتسب مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في العقد الأخير زخما كبيرا على المستوى العالمي، وهو ما يعكس أهمية هذا المفهوم وأهمية الممارسات التي يتضمنها، وعلى الرغم من قدم الممارسات الخيرية لرجال الأعمال والشركات وما تضمنته الشرائع الدينية من الحث على ذلك، إلا أنه لم يتبلور كنموذج إداري وكفرع معرفي إلا في السنوات الأخيرة الممتدة من تسعينيات القرن الماضي ومطلع هذا القرن ، وقد أصبح هذا المفهوم نموذجا إداريا تتسابق الشركات الكبرى في تطبيقه على أرض الواقع ليس فقط من باب بذل الخير والعطاء وإنما للفوائد التي يقدمها للشركات – خصوصا- على المدى البعيد، إذ تشير الدراسات إلى أن الإدارة المبنية على المسؤولية الاجتماعية تحقق نجاحا أكبر للشركات من خلال الاستثمار في المجتمع، وذلك بتحقيق رضا أكبر من قبل الزبائن وأصحاب المنفعة المرتبطين بالشركة مثل المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والموردين وغيرهم.

لعبت الشركات في سلطنة عمان دوراً رياديًا في التنمية الشاملة، وكذلك المساهمة في تقديم الدعم والرعاية والخدمات للمجتمع خلال الفترة السابقة، فقد كانت فلسفة النهضة العمانية منذ سبعينات القرن الماضي تقوم على ثلاثي الشراكة المجتمعية «الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي»، وأعطت الرؤية العمانية حيزاً من توصياتها للتأكيد على أهمية الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في التنمية، ولذلك نجد الكثير من المبادرات الخيرية التي تبنتها كبريات الشركات العمانية مساهمة في العديد من المشاريع التنموية في المجتمع خصوصًا– في المجال الاجتماعي والصحي والتربوي.

ومع بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بدأت شركات القطاع الخاص وبالأخص– الشركات المساهمة العامة في تبني هذا المفهوم مجاراة للسياق العالمي الاقتصادي في هذا المجال وقناعة بالأهمية الاستراتيجية لممارسات المسؤولية الاجتماعية التي تعود بالنفع لجميع الأطراف وليس على الشركة فقط، لذلك نجد أن الكثير من الشركات والبنوك بدأت مع منتصف العقد الأول تقريبًا من هذا القرن بتأسيس وحدات مستقلة للمسؤولية الاجتماعية أخذت العديد من المسميات مثل الاستثمار الاجتماعي، وبعضها أدرجت مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن بعض الوحدات المشابهة مثلاً العلاقات العامة وغيرها.

إلا أنه ومع تزايد الاهتمام بهذا المفهوم، وتطور الاهتمام الإعلامي، وظهور المعايير المحاسبية العالمية المتعلقة به، أدركت الشركات العمانية أهمية استقلال الوحدات الخاصة ببرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولذلك أنشأت العديد من الشركات أقسامًا ووحدات تحمل مسمى المسؤولية الاجتماعية، في حين أقدم بعضها على تخصيص مؤسسات لبرامج المسؤولية الاجتماعية. وتماشيًا مع هذا التوسع بدأت الأعمال والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في التبلور بشكل جيد، واتخاذ أشكال أكثر منهجية وتنظيمًا عن الطرق التقليدية في العطاء المرتكزة على العشوائية في الدعم، كما بدأت الكثير من الشركات تهتم بتقارير الاستدامة، وتضمين برامج المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية، وفي صفحاتها على شبكة الإنترنت العالمية، وفوق ذلك استطاعت بعض الشركات تخصيص نسبة من أرباحها وعوائدها السنوية للصرف على التزاماتها الخاصة ببرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وعلى المستوى الأكاديمي اهتمت الجامعات والكليات في سلطنة عمان بموضوع المسؤولية الاجتماعية أكاديميًا في أقسام الإدارة والمحاسبة والاجتماع والاقتصاد باعتباره موضوعًا متقاطعًا مع عدة تخصصات أكاديمية، وتعود أول دراسة مقدمة في هذا الموضوع في سلطنة عمان على شكل رسالة ماجستير إلى عام 2010، وتوالت بعد ذلك العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه والمقالات العلمية الخاصة بالموضوع من قبل الباحثين العمانيين سواء في الجامعات والكليات الوطنية أو في خارج السلطنة.

كما بدأ الجهد الرسمي في موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات مبكراً أيضًا، فقد أدركت وزارة التنمية الاجتماعية أهمية برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقامت بتأسيس وحدة مستقلة لها ضمن هيكلها الوظيفي منذ عام 2011 تحت مسمى دائرة الاستثمار الاجتماعي، وما لبثت أن غيرت مسماها إلى دائرة برامج المسؤولية الاجتماعية، وهذه الخطوة عكست أهمية برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم المشاريع الاجتماعية، فقد أصبحت الشركات قادرة على تبني مشاريع اجتماعية بناءً على حاجة المجتمع الفعلية، وبالتعاون مع شركاء رسميين بطريقة منهجية وموثوقة، ولم تكتف وزارة التنمية الاجتماعية بتلبية حاجات الشركات من البرامج الاجتماعية التي تتناسب مع اهتماماتها وطبيعة عملها، بل سعت إلى ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في المجتمع، وحث الشركات على تبني هذا المفهوم، وانعكس ذلك في المحافل التكريمية التي تقيمها الوزارة للشركات الداعمة لبرامجها سنويًا، وكذلك المشاركة في المنتديات والمؤتمرات التي تهتم بالمسؤولية الاجتماعية عمومًا، كما تقوم وزارة التنمية الاجتماعية من خلال الاحتفال بدورية جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي كل سنتين بتكريم الشركات الرائدة في دعم البرامج الاجتماعية من منطلق تطوعي، في حين تولت الهيئة العامة لسوق المال عملية دراسة آليات تنظيم برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحفيز الشركات المساهمة العامة بشكل خاص على تبنيها فإن لدى العديد من الوزارات مثل وزارة التجارة والصناعة ووزارة النفط والغاز وحدات إدارية تهتم بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ومنذ عام 2014 قامت غرفة تجارة وصناعة عمان بإطلاق جائزتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي جائزة سنوية تقدم لأفضل الشركات أداء في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، وضمن الجهد الحكومي في تنظيم هذا الملف أنشئت عدة مؤسسات متصلة بمجال عمل المسؤولية الاجتماعية للشركات مثل مركز عمان للحكومة والاستدامة الذي يعنى بشكل أساسي بتشجيع الشركات على تبني مفهوم وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما أنشئت الهيئة العامة للتخصيص والشراكة التي تعنى – أيضًا – بالشراكة بين القطاعين الخاص والعام، ولتحقيق ذلك صدر قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق المرسوم السلطاني رقم 52/ 2019.

وتضمنت وثيقة رؤية عمان 2040 هدفا رئيسيًا متصلًا بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن الأولوية الخاصة بالرفاه والحماية الاجتماعية، وهو العمل على تحقيق شراكة فاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني في مجالات التنمية الاجتماعية، ويعكس هذا الهدف وجود الإرادة الرسمية في تعزيز مفهوم وبرامج المسؤولية الاجتماعية لخدمة التنمية الاجتماعية في السلطنة وفق منهج استراتيجي بعيد المدى، وإضافة للجهد الحكومي يلاحظ الاهتمام المجتمعي والإعلامي بالموضوع، إذ تضمنت العديد من الصحف مقالات متخصصة في أعداد مختلفة تتحدث عن أهمية برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، بل إن بعض الصحف أفردت ملتقى سنويًا لتسليط الضوء على برامج المسؤولية الاجتماعية كـ«صحيفة الرؤية».

وتدريجيًا أولت الشركات اهتمامًا أكبر بهذا الموضوع بل إن بعض الشركات الناشئة تخصصت في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، في حين أسست بعض الشركات الكبرى مؤسسات تابعة لها تدير برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأدركت الشركات في سلطنة عمان أهمية برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات ليس من منطلق مساهمة اجتماعية فقط بل من منطلق استثماري أيضًا، فالاستثمار في المسؤولية الاجتماعية وفق نظرية أصحاب المنفعة يعني تهيئة المجتمع ومساعدته على تشكيل زبائن محتملين مستقبلاً للشركة مما يعني استدامة أعمال الشركة، كما يعني – أيضًا– تطبيق مبدأ الحكومة داخل المؤسسة الاقتصادية الأمر الذي يتيح شفافية أكبر في الإدارة، وضمانًا لحقوق العاملين والموظفين المنتسبين للشركة.

وختامًا فإنه من الضروري الإشارة إلى أن سلطنة عمان تمتلك اليوم حراكًا قويًا في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات ويترسخ بإرادة رسمية ورغبة من قبل شركات القطاع الخاص ووعي شعبي متنام، وهذا ما يبشر بتحقيق الفائدة المرجوة من هذه البرامج في المستقبل القريب.